الباب الخامس

عوامل تأجيج الصراع

الولاءات العشائرية ومشكلة الهوية في العراق

يتميز المجتمع العراقي بالتعدد والتنوع الديني والقبلي والطائفي واللغوي وهذا التعدد والتنوع والاختلاف كان وما يزال يسوده التآلف والتعايش والتسامح في هذه البقعة الجغرافية مثلما كان مصدر غنى وابداع وإذا حدثت بعض الاختلافات والصراعات بين فئة وأخرى، فان مساحة التسامح قد تتسع أو تضيق أحياناً،لكنها تكون صمّام الأمان يحافظ على الوحدة والتماسك بين هذه المكونات ويساعد على التعايش والتكامل الاجتماعي، ولم يصل الأمر إلى خلاف يؤدى إلى إلغاء الآخر ونفيه وهذا هو قمة التسامح وتظهر الوحدة بين المكونات الاجتماعية في التجاور والاختلاط والتزاوج والتعايش والوئام القبلي والديني والمذهبي والطائفي الذي يمثل السمة الأعم والأغلب التي تشيع في المجتمع العراقي وليس من الغريب أن يجد المرء وهو يتجول في بغداد والموصل

والبصرة، كنيسة بجانب مسجد وحسينية بجانب تكية وأن يتجاور المسيحي واليهودي مع مسلم ومعهما الصابئ واليزيدي وأن يتعايشوا تحت خيمة هوية وطنية واحدة كما تميزت العلاقات الاجتماعية بين العرب والأكراد بالتعايش والتزاوج والمصاهرة والوئام المتبادل وماحدث من صراعات كانت دائماً ذات صفة سياسية بين السلطة الحاكمة ومعارضين لها.

ان التعايش والتجاور والتآلف والانسجام يعود إلى الحضارات العليا القديمة وإلى تراث الحضارة العربية الاسلامية ومبادئها في التوحيد والتعاون والتكافل والتسامح، وإلى موقع العراق الجغرافي الاستراتيجي المتميز بين القارات في العالم القديم والحديث وأهمية رافديه، دجلة والفرات في تأسيس أعرق الحضارات الانسانية وهذا التعدد والتنوع في مكونات المجتمع العراقي، ظاهرة صحية من الممكن أن تكون عنصر غنى وابداع ثقافي وروحي واجتماعي إذا ما توحدت في إطار وحدة وهوية وطنية واحدة والحقيقة هي أن ما يميزنا هو أيضاً ما يوحدنا فإذا كانت ثمة تباينات في ثقافة العراقيين، بين عرب الشمال وعرب الجنوب، وبين الجنوب والغرب وكذلك بين المسلمين السنة والشيعة، إضافة إلى التباين والاختلاف بين العرب والأكراد والتركمان والأقليات الأخرى وهناك تباينات نسبية بين سكان بغداد وسكان البصرة والموصل، وبين

أربيل وكربلاء وبين بعقوبة والنجف أو بين راوة ومندلي، وكذلك بين أحياء المدن الكبيرة.

عراقيون حملة جوازات أجنبية يتمتعون بمزايا

تتشابك مسألة ازدواج الجنسية، أو تعدد جوازات السفر في العراق، مع مسألة حساسة جداً، انتشرت منذ الغزو الأمريكي عام 2003 ولا تزال وتتمثل في الحساسية المفرطة بين من يسمون عراقيي الداخل، ومواطنيهم بالخارج، فالذين تولوا إدارة الحكم بعد الغزو، هم في الأغلب من أهل الخارج، الذين يقولون، إنهم ناضلوا ضد النظام السابق، وأسهموا في إسقاطه، وينظرون إلى المتواجدين بالداخل على أنهم بعثيون وإن لم ينتموا للحزب، بينما النظرة إلى القادمين مع الاحتلال لتولي الحكم، أنهم غرباء عن الوطن، ولم يعايشوا مأساته، وتسلط النظام والحكم فيه، وقسوة الحصار الذي أوجعهم طيلة 13 سنة قبل الغزو ويرى مراقبون وسياسيون، أن المعادلة ما زالت قائمة، وتعطي حاملي جوازات السفر الأجنبية امتيازات استثنائية على الصعيدين الداخلي والخارجي، فحامل الجواز الوطني لا يحظى في الدول الأخرى بالاهتمام والاحترام ولتلك الأسباب وغيرها، يرفض المسؤولون ومعظم البرلمانيين، مناقشة موضوع ازدواج الجنسية، حيث ينص الدستور في

المادة 18 على منع ازدواج الجنسية لدى المسؤولين الذين يحتلون مناصب عليا بالدولة .

يقول المحلل السياسي مشرق ناجي: لا يعتقدُ وطني منصف، أن الوزير أو المدير العام أو رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية، يمكن أن يعيش بجنسيتين، واحدة يستحقها بالولادة، وأخرى اكتسبها بالهجرة، ويرى كثيرون ضرورة حسم القضية لصالح الانتماء الوطني وليس مصلحة الشخص، وإلا فليترك المسؤولية العامة، ويعيش وفق ما يريد وتطالب النائبة عن محافظة نينوى وصال سليم، باتباع سلسلة من الإجراءات للقضاء على الأخطاء، التي رافقت عملية الانتخابات السابقة، التي أسهمت في وصول مسؤولين بالحكومة وفي البرلمان من حاملي الجنسية المزدوجة ولدينا تجربه سابقة فكثير من الفاسدين هربوا لاحتمائهم بالجنسية الأخرى، لذا لا بد من التشديد على عدم ترشيح حامل المزدوجة لأي منصب في الدولة، خاصة والمطلب أقره الدستور في المادة 18، وعلى القوى السياسية الالتزام بالدستور .

وتدعو النائبة سهاد العبيدي إلى حظر الوظائف السيادية على مزدوجي الجنسية، لأن حمل أكثر من جنسية للمسئول سوف يسبب للعراق الكثير من المشكلات، وخلق من قبل الكثير من المشكلات داخل البلاد، على اعتبار أن الذين تسلموا مناصب رفيعة في الحكومة، ثبت

تورط بعضهم في ملفات فساد وغسيل أموال وغيرها، ولا يمكن ملاحقتهم ومحاسبتهم بعد خروجهم من البلاد، لأنهم يملكون جنسية أجنبية، تتيح لهم الحماية وتمنع مساءلتهم وتستدرك قائلة: إن الجنسيات المكتسبة لا بأس بها، لو كانت في دولة مستقرة أمنياً وسياسياً، لكن ليس في دولة مثل العراق المضطربة حالياً ويرى نائب التحالف الكردستاني محمد خليل، أن مشروع قانون إلغاء الجنسية المكتسبة يحتاج إلى مراجعة ومباحثات مع الدول المانحة للجنسية وأشار لوجود اتفاق مسبق أن المناصب السيادية المتمثلة بالرئاسات الثلاث والوزارات، لا تعطى لمزدوجي الجنسية.

ويمثّل ازدواج الجنسية إحدى أهم القضايا التي تواجه المجتمع، وتلقي بظلالها على النخب السياسية والثقافية، وفي حين يراها الليبراليون حالة طبيعية في ظل التبادل الثقافي والحضاري بين الشعوب، يحاول آخرون التطرق إليها من باب الاستغلال السياسي ومنذ الإطاحة بالنظام السابق، ظهرت نخبة سياسية أغلبها عاش بالخارج ويقر الدستور الجديد حق الترشح لمنصب رئيس الدولة، لأصحاب الجنسيات المزدوجة، الأمر الذي رأى فيه منتقدوه مساومة سياسية، ومحاولة لاسترضاء الغرب أكثر من المتغرّبين، واعتبر رئيس حزب الاتحاد الوطني الحر سليم الرياحي، أن السماح بازدواج الجنسية ضمن الفصل

73 المتعلق بالترشح لرئاسة الجمهورية، يشكّل خرقاً خطيراً للسيادة الوطنية، وقد يشكّل منفذاً لخيانة الوطن والخرق إن حدث سيهدّد مستقبل البلاد وسيادتها الوطنية، ويمهّد لجعلها تابعة لدول أجنبية، يمكنها صناعة رئيس الجمهورية بالخارج.

الكراهية أساسية في الفكر الطائفي

رغم أن الكثير من البحوث أثبتت أن أي تعصب قومي أو فكري أو طائفي يكون محور التحريك فيه هو الكراهية إلا أن المجتمع العراقي الذي كان يرفض على مستوى العموم الفروق الطائفية والتمييز الطائفي بدأ بعد 1990 بسبب أجندة قوى المعارضة الشيعية خصوصاً المرتبطة بإيران فى زرع التعصب وفق آليات متعددة .

لكن التعصب الطائفي والطائفية تتركب فيها مفردات الكراهية وفق نسق اعتقادي إضافة للنسق الثقافي وهو يعد الأخطر لأن أدلجة الكراهية أعمق ضرراً من كونها ثقافة كراهية متوارثة كالكراهية والعنصرية بين البيض والسود مثلاً أو بين القوميات وبالغالب ينبني على الايديولوجية نواتج سلوكية واجتماعية ولما كانت العقيدة تدور حول الكراهية والانتقام والثأر وغيرها من مضامين الكره من الطبيعي يكون السلوك الصادر أكثر عنفاً تجاه أهل السنة وهذا ما بينته الأحداث الدامية التي

كشفت عنها حالات الوصول إلى السلطة من قبل الأحزاب أو المجاميع الطائفية الشيعية وتتم هذه الدموية وفق بعدين الأول شرعنة العنف والثاني تبريره بما يقلل من الشعور بالخطأ أو الذنب وبالتالي رغم كل الضربات التي وجهت للمجتمع السني فالشعور بالخوف والاحساس بالظلم من السنة مازال معتبرا رغم هيمنة المقابل على كثير من مفاصل القوة في البلد وحيازته أعلى السلطات طوال فترة الحكم بعد الاحتلال.

إرهاب النظام السابق وتغذية الصراعات الطائفية

ان التطرف الطائفي لا يشرح بجوهره الديني أو المذهبي إنما يندرج في منطق الصراع السياسي - الاقتصادي فهو يتركز داخل أشكال دينية أو طائفية ولعل هذا الاستبدال بين الدين والسياسة يجعل من الدفاع عن علماء السلطة دفاعاً عن الحقيقة الدينية، اذ أسس النظام السابق ظاهرة التطرف الطائفي والعرقي عبر جعل القومي العربي أساساً للطائفية ومصدراً لها مستبدلاً الفضاء السياسي بالانتماءات الطائفية المغلقة اذ تسلحت أيديولوجية البعث القومي في العراق بالطائفية للحد من نفوذ الشيعة والأكراد بالدرجة الأولى ثم سائر القوميات التي يتكون منها النسيج الاجتماعي العراقي واستطاع النظام السابق أن يعيد تشكيل الشخصية العراقية عبر عملية هدم متواصل للهوية الدينية والثقافية وتغيير أنماط السلوك من خلال تشكيل مزيد من الوحدات العسكرية ذات

المهام الارهابية والدموية مثل فدائيي صدام، جيش القدس، جيش النخوة، الحرس الخاص نظراً للمهام الموكلة إليها التي غالباً ما تشمل قطع رؤوس النساء تحت ذريعة البغاء وكذلك قطع الأيادي والأرجل فضلاً عن ملاحقة المواطنين لأسباب سياسية وطائفية لقتلهم أو اعتقالهم وقد كرس النظام داخل العقل الجماعي العراقي مجموعة من القيم السياسية والفكرية بوصف البطولة تساوي القتل، هذه الفكرة أخذت نسقها الكامل عبر جيوش العاطلين من العسكريين والمجرمين المحترفين حيث تم نقل الارهاب والتطرف من أقبية السجون إلى الشوارع والمدارس والكنائس واستطاع تحويل الطائفية من الحقل الاجتماعي إلى الحقل السياسي.

جماعات الارهاب

بعد سقوط النظام السياسي السابق بدأت موجة جديدة تنتشر من التطرف الطائفي والعرقي حيث جرت عمليات قتل واغتيال وتصفيات وحشية لرجال دين شيعة وسنة وعرب وأكراد يرافقها خطاب طائفي مقيت مما يؤكد أن منظمات ودولاً وأجهزة مخابرات عالمية تلعب دوراً ما في التخطيط والتلاعب بالنسيج الاجتماعي والديني والطائفي للمجتمع العراقي اذ أن العلاقات الأيديولوجية التي توظفها هذه الجماعات التكفيرية والطائفية تقوم على مكونات اسطورية لاستنفار تاريخ

الصراعات وتنحو نحو الطوباوية والخطابات الانفعالية ولا تحمل أي مشروع سياسي أو اجتماعي وتعبر عن مجتمع لم تتبلور فيه التشكيلات والمؤسسات مما يؤدي إلى أن يلعب التطرف الطائفي والقومي دوراً ديناميكياً في الصراع السياسي، حيث أن هذه الجماعات تنظر إلى الجماعات الاسلامية المختلفة معها فكرياً ومذهبياً وسياسياً على أنهم كفار أو على الأقل من الوجه التكفيري أنهم منافقون أو فاسقون وكذلك تنظر إلى المسيحيين على أنهم أهل ذمة لا مواطنون وما يترتب على ذلك من اعتبارات دينية وفقهية، هذه الجماعات الارهابية تسعى إلى اشاعة الفوضى والخراب وهي مرتبطة عضوياً بقوى سياسية في دول الجوار تحصل منها على الدعم والتأييد ويتوزعون على عدة جماعات إجرامية:

1- جماعات متشددة تمارس القتل الاعمى بحجة كفر جميع المذاهب ويفترض تصفيتهم بشتى السبل.

2- جماعات مرتبطة بالنظام السابق أجهزة أمن ومخابرات وعناصر من الجيش السابق تمارس القتل كما كانت في السلطة في محاولة للعودة إلى السلطة.

3- جماعات الجريمة المنظمة التي تقوم بأعمال السلب والنهب والاختطاف بهدف اشاعة الفوضى والابتزاز وبيع المختطفين.

العوامل التي ساعدت على تغذية التطرف:

التطرف الطائفي والعرقي في العراق أخذ يهدد بانقسام البلد أو خلق صراعات أهلية شاملة تشكلت في بداية الأمر كجزء من الصراع على بناء هوية العراق الحديث، ثم انتقلت وتحولت إلى مزيج من الصراعات الدينية والطائفية والعرقية، وتداخلت تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية فضلاً عن تأثير العناصر التي وفدت إلى العراق من الدول المجاورة التي تتبنى نهجاً تكفيرياً، ومن أهم العوامل التي ساعدت على تغذية التطرف العرقي والطائفي:

1) التلكؤ في العملية السياسية وعدم وضوح المشروع السياسي العراقي للتغيير

2) اعتماد الأحزاب السياسية العراقية على الانتماء الطائفي والعرقي بديلاً عن البرامج السياسية.

3) انشغال كثير من القوى السياسية في مصالحها الضيقة الحزبية للحصول على السلطة والثروة.

4) عدم تخلص الأحزاب السياسية العرقية والطائفية من موروثها الاستبدادي.

5) إشاعة ثقافة التخوين واعتماد أساليب الاغتيالات والتصفيات والتفجيرات الانتحارية بديلاً عن الحوار.

6) اعتماد إعادة بناء الدولة العراقية على الانتماءات الطائفية والعرقية، وهو ما فاقم الفساد المالي والإداري في الأجهزة الإدارية.

7) ضعف النظام القانوني والقضائي وعدم وجود مؤسسات حاكمة في الدولة العراقية تسيِّر الوضع بسبب شخصنة الدولة.

8) انتعاش مبدأ الهويات الفرعية والتمثيل السياسي الطائفي وغياب اتفاقات من النوع السياسي وحجب التوازن السياسي العراقي الدقيق.

9) اعتماد المؤسسة الأمريكية مبدأ تفتيت الوحدات السياسية، وتهميش القوى الأخرى، وتشكُّيل الدولة العراقية الحديثة على العشيرة والطائفة.

10) الإعلام الخارجي والداخلي ودوره في التأكيد المستمر على انقسام الشعب العراقي على أساس طائفي وعرقي وقومي؛ وليس على أساس سياسي – اجتماعي، وتدخُّل القوى الإقليمية فى الشأن العراقي وجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات بين أطراف متعددة.

obeikandl.com

كل هذه العوامل أدت إلى أن يأخذ التطرف شكلاً عنيفاً يغذي النسيج الاجتماعي والسياسي العراقي.

الهوية العراقية وتذويب الهويات الفرعية

كيف تتلملم أشتات هوية العراق في ظل ما تتعرض له هذه الهوية من تشظي ومن عمليات تثقيب تستهدف بنيتها؟ ألا يحق لنا أن نقلق لهذا التمزق الذي تتعرض له هوية العراق الوطنية؟ لماذا يحق ل هانتنجتون أن يقلق على هويته الأمريكية التي يعتقد أنها أمام تحديات، تتمثل فى اثنيات المهاجرين وأصولهم العرقية والثقافية وما يشكلونه من أعباء على الهوية القومية الأمريكية؟.

حيث يقول أن أمريكا الثقافية اليوم تحت الحصار، وهانتنجتون حين يعلن هذا فهو الخبير في هذا الموضوع لأنه أمضى عدة سنوات في تدريس مادة الهوية القومية الأمريكية وصل لهذه القناعة من خلال تشريح دقيق للمجتمع الأمريكي بشرائحه الاجتماعية الحالية العديدة مع خلفية تاريخية عامة وتركيز خاص على الهجرة وتأثيرها في ماضي أمريكا ومستقبلها، ولا بد لنا حين يتعلق الأمر بالعراق أن نقول أن ما تتعرض له الهوية الوطنية العراقية بعد التغيير الهائل الذي حدث بعد الاحتلال، ونتيجة لما تعرض له الفرد من ضغط في ظل دولة الاستبداد

جعله يبحث عن ظل يستظل به فلم يجد ملجأ يهرب إليه غير هيئات الأرث التي أعاد ارتباطه بها (القبيلة، الطائفة) ليحقق من خلالها الحماية والأمان في الوقت الذي لم تستطع الدولة ومؤسساتها أن توفرهما له، وفي الوقت الذي استقوى به الفرد بهويته الفرعية فإن هذه الهوية استقوت به أيضاً والتفاف الأفراد حول هذه الهويات شكل عبئاً على المواطنة وانتهاكاً لها حين تحول ولاء الفرد إلى ولاء آخر شكل بديلاً عن الولاء الوطني فأصبح عائقاً أمام بناء مواطنة يقف الأفراد داخلها على خط واحد، متساوين في الحقوق والواجبات، وأضحت الطائفية والقبلية تشكل حجر عثرة في طريق أية عملية تغيير اجتماعي لأن هذه البنى الاجتماعية بنى تقليدية، تعتمد مقاييس التقليد في سلوك الأفراد والجماعات ولابد أن تحارب التجديد لأنها تخافه على اعتبار أنه يحمل تغييراً قد يمس أية إشارة أو رمز مما تبنى عليه وبالتالي إضعافها، أو قد يكون التجديد محاولة لتحيينها مما يعني إدارة رأسها إلى الأمام (جعلها ملتفتة إلى الحاضر والمستقبل) بينما هي ترفض النظر إلى الأمام، لأن بناها وأطرها تستند إلى أمجاد وأحداث الماضي، فتعتبر أية محاولة لتحديثها هي محاولة لهدمها وتمزيق لبنيتها لأنها بنية أرثية يكون الانتماء لها موروث يجيء من خلال التوالد والوراثة لا يختاره الأفراد بل يفرض عليهم فرضاً، مما يقضي الالتحام والمناصرة من أجل تأمين

سلامة القبيلة والطائفة والارتباط بين أفرادها يكون إرتباطاً لاعقلياً، يتحول هذا الارتباط إلى ارتباط لا يتأثر بالنقد العقلي والتطوير الاجتماعي وحسب الدكتور ناصيف نصار فإن الرابط بين أفراد الطائفة هو رابط المعتقد الذي يتغذى عن طريق المؤثرات المختلفة الشعورية واللا شعورية التي تظهر بها حياة الطائفة، ويزيد من قوة المعتقد ارتكازه على مبادئ وأصول تعتبر عادة فوق مستوى العقل فلا يطالها الشك ولا ينال منها النقد باعتبار أن العقيدة هي الوجه الذي يتخذه المعتقد عندما يصاغ بشكل عقلي جدلي، فإذا كان المعتقد يضرب بجذوره في الحياة القبلية، فالعقيدة تحاول أن تلبس لباس العقل لكي يتم الاتفاق في مستوى الفكر الديني بين أفراد الطائفة، وحين يؤسس الفكر الطائفي جذوره الإيمانية الممتدة داخل اتباعه فانه يبقى عصياً على التغيير أو إعادة التأسيس، ولأن الطائفة صورة من صور الدين والدين إيمان قلبي لا تستطيع الدولة قياسه أو تشكيله أو تقنينه فإنها تبقى داخل شرنقتها بعيدة عن أي عمليات تغيير اجتماعي، لأن المجتمع الطائفي كما يقول الدكتور ناصيف نصار يعيش في جو ثقافة خاصة والثقافة الطائفية كثقافة فرعية تكون الحاضنة الأولى للفرد لأنه يتلقى تنشئته الاجتماعية حتى يكون قد اندمج في الحياة الاجتماعية بواسطة القيم الأساسية السائدة في عائلته وفي الثقافة الفرعية التي ينتمي إليها كما يقول

الدكتور هشام شرابي[1] ولقد كان للتهميش والاضطهاد الذي وقع على الطوائف والأقليات أثر كبير في تقوية بناها والتفاف أتباعها مما جعل من هذه الهويات الفرعية تشكل بديلاً عن الهوية الوطنية التي كان يجب أن يكون تشكلها مظلة للجميع بصرف النظر عن أي متغير عرقي أو ديني و إهمال أو تهميش الهويات الفرعية جعل منها عامل إلغاء للمواطنة وبالتالي أصبحت هذه الهويات تشكل ثقوباً بنيوية في النسيج الوطني تتسلل منها عوامل التشرذم وأمراض الفرقة وتجزئة الوطن، فتحولت هذه الثقوب إلى مزامير ينفخ فيها العاملون على بناء مصالحهم وتطبيق برنامجهم لتقسيم الوطن من خلال استغلالهم لهذه الأعطاب التي تصيب الهوية الوطنية، وكثيراً ما يثار موضوع الأقليات داخل المؤسسات الثقافية ومؤسسات البحث العلمي التابعة لأجهزة المخابرات الأجنبية من أجل استغلال هذا الموضوع، وهكذا صرفت ملايين الدولارات لباحثين عرب وأجانب من أجل تضخيم هذه الهويات وبالتالي تعميق الهوة التي تفصل بين أبناء الوطن الواحد وحين ننظر إلى هذا الكم الهائل من النتاج الفكري الذي كتب ويكتب حول المسلمين والعرب

1-مقدمات لدراسة المجتمع العربي - الدكتور هشام شرابي ص 120

والأقليات التي تعيش بين ظهرانيهم تجعلنا كما يقول الدكتور وليد عبد الحي أمام ثلاث مشاكل ذات ثلاثة أبعاد، تراث إسلامي ينكب عليه الغربيون دراسة وبحثاً، ونعزف عنه، وجامعات مرتبطة بمراكز صنع القرار في الدول الغربية تساهم في ترشيد إدارة الصراع بينما لا علاقة بين السلطة ومراكز الأبحاث والجامعات لدينا، والمشهد الاجتماعي الضاج بالتنوع ليس بعيداً عن هذا التدخل من الخارج يرافقه إهمال من الداخل، وحين نقول الداخل نقصد به الداخل الثقافي السياسي .

ولا بد لنا من أن نقول أن الهوية الوطنية لدى الفرد العراقي كانت قد تعرضت للكثير من التشويه من جراء ما مارسه المجتمع السياسي من خلال فهم أن الهوية الوطنية يعني إلغاء الذات وتقمص ذات أخرى تفرض قسراً، وبهذا فإن الهوية الوطنية العراقية لم تنبع من ذات الأفراد بشكل تلقائي بل تمت هذه العملية من خلال ما مارسته الدولة ونخبها فى أيديولوجيا قومية اقصائية مارست عمليات الصهر والدمج القسري لجميع مكونات الشعب العراقي على اختلاف أطيافه .

خصوصيات الثقافات الفرعية

هناك مجموعة من الخصائص والعناصر الذاتية والموضوعية التي تميز كل هوية عن غيرها وتجعل منها طائفة أو مذهب فكري له

خصوصية تتشكل عبر التاريخ، مع أن تحديد هذه العناصر أمر في غاية التعقيد لتداخل وتشابك كثير من العناصرالثقافية في أكثر من هوية فرعية واحدة وخصوصاً الهويات الفرعية التي تشترك في دين أو قومية واحدة، كالهوية الشيعية والهوية السنية التي تربط بينهما ثوابت أساسية في الدين واللغة والقومية وتأخذ الهويات الفرعية مستويات مختلفة، لكل منها خصوصيتها وعناصرها التي نلاحظها في الخطاب الديني والاجتماعي والسياسي بحكم أن الأمة الاسلامية تتكون من شعوب وقوميات ومذاهب وفرق متعددة، تتداخل عناصرها في بعض أحياناً وتفترق في أحيان أخرى وبهذا تصبح كل هوية مركبة من هويات جزئية لها ولاءات قومية أو مذهبية أو طائفية أو غيرها .

ومن الطبيعي أن تستغل المكونات الاجتماعية، الدينية والقبلية والطائفية وغيرها في الفترة الانتقالية المضطربة التي يمر بها العراق وهو تحت الاحتلال، حيث الدولة ضعيفة والهوية الوطنية منقسمة على ذاتها، وأن تمارس مختلف الطرق والأساليب الشرعية وغير الشرعية لإعادة تعريف نفسها وتأكيد هويتها الفرعية على أساس أيديولوجي، وأن تسعى لطمئنة مصالحها وتحقيق أهدافها، لكن على حساب الوطن والهوية الوطنية المشتركة كما أن ظهورها القوي على مسرح الأحداث السياسية اليوم، يعبر عن فشل الدولة والمكونات الاجتماعية نفسها في

حل المسألة القومية والوطنية والطائفية في العراق بالشكل الذي يخدم الوحدة الوطنية وكذلك فشل النخب السياسية خاصة قوى المعارضة في بلورة وعي اجتماعي وطني وتطور تنظيمات مؤسسية تسهم في انتاج عقد اجتماعي يقوم على منع التجزئة والمحاصصة الطائفية والقبلية والمحلية وتقسيم الغنائم فيما بينها، التي قامت على منظومة من الأيديولوجيات الوهمية وعلى الفصل بين الدولة والمجتمع والمكونات الاجتماعية.

obeikandl.com